د. بسام أبو عبد الله

حول دمشق وباريس.. المأساة السورية في شوارع فرنسا!

ظلت صورة فرنسا في أذهان الكثيرين أنها إحدى الدول الأوروبية التي تتمتع باستقلال استراتيجي ارتبط باسم الجنرال شارل ديغول، وظلت الديغولية مدرسة سياسية مهمة على الصعيدين الغربي والعالمي، وهذا على الأقل ما يمكن رصده حتى ذهاب الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك نحو التحالف مع الولايات المتحدة في مرحلة جورج بوش الابن وصولاً لوقف المعارضة الفرنسية لغزو العراق، والعودة لحلف شمال الأطلسي، والتحول إلى أداة أميركية في تنفيذ مشروع الهيمنة العالمية، وهذا ما بدا واضحاً لاحقاً مع وصول الرؤساء نيكولا ساركوزي، ثم فرانسوا أولاند، والآن إيمانويل ماكرون.

فرنسا الديغولية انتهت، وجاء زمن انخراطها في مشروع ما سمي «الربيع العربي»، معتقدة أن ما وضع من أجل هذا المشروع كاف لإسقاط الأنظمة السياسية القائمة، وإعادة ترتيب المنطقة وفقاً للمنطق الاستعماري القديم، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وإعادة أمجاد فرنسا القديمة، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الخارجية الفرنسي الأسبق آلان جوبيه في نيسان ٢٠١١ أثناء محاضرة له في معهد العالم العربي في باريس، حيث شكل خطابه هذا ترجمة للتوجهات الجديدة للاتحاد الأوروبي، وفرنسا بالذات التي تعتبر دولة قائدة فيه، فماذا قال جوبيه آنذاك؟

١- إن على الغرب أن يقبل حكم الإسلاميين ما دام الأمر يتفق وإرادة الشعوب! (بالرغم أن النظام الفرنسي ينظر للمحجبات نظرة دونية، ويصدّر من الرسول محمد «ص» عبر الرسوم الكاريكاتورية، ويعتبر ذلك جزءاً من الحريات).

٢- يجب على فرنسا والغرب مساعدة المطالبين بالحرية على إسقاط الأنظمة القائمة ولو تطلب الأمر تدخلاً عسكرياً!

كلام جوبيه هذا سبب ردة فعل كبيرة داخل بعض الأوساط الفرنسية العاقلة خاصة في بلد يدعي أنه معقل العلمانية، والحريات في العالم! لكن جوبيه لم يكن يمثل رأيه الشخصي، بل يترجم التوجهات الإستراتيجية الجديدة التي تتسجم مع مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومع رؤية ساركوزي الذي قاد التحريض والعدوان على ليبيا لغزوها، وإسقاط حكم الراحل الرئيس معمر القذافي، كما أنه هو نفسه من قطع العلاقات مع دمشق، وأغلق السفارة فيها، وطالب الرئيس بشار الأسد بالتنحي، مكرراً كالببغاء عبارة الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي كان يقود مشروع «الإسلام والديمقراطية» مع شريكته ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، وكانت باريس رأس الحربة في هذا المشروع، إذ إن هذه السياسة لم تتغير في عهد فرانسوا أولاند، لا بل إن الرئيس الفرنسي في آب ٢٠١٣ انتظر في غرفة العمليات لبدء العدوان الأطلسي على سورية، وسمع بخبر إلغاء العدوان من نشرات الأخبار من دون أن يعلمه أوباما بذلك.

فرنسا هي التي احتضنت كل أشكال المعارضات السورية ومتصيدي الفرص، والانتهازيين، حيث دعمت ما سمي مجلساً وطنياً سورياً، ككثرار للنموذج الليبي، وفرضت برهان غليون مواطنها الذي يحمل الجنسية الفرنسية رئيساً له، وشاركت في كل قرارات مجلس الأمن الدولي، وشكلت رأس الحربة في الحرب على سورية وشعبها، ومحاصرته وتجويعه.

فرنسا هذه استخدمت شركة «لافارج» غطاء لتشكيل شبكات التجسس في سورية، وتمويل داعش، واستخدمت فراس طلاس رئيساً لهذه الشبكة التجسسية، حيث اعترف في فيلم وثائقي أنه كان يعمل لمصلحة أجهزة الاستخبارات الفرنسية، والغربية، ويبيع المعلومات لهم مقابل المال.

حاول الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون تعديل هذه السياسات الفاشلة التي حولت فرنسا إلى ملحق تابع، وصغير للولايات المتحدة عندما قال لصحف أوروبية مع بداية ولايته الأولى إنه لا بديل شرعياً للرئيس بشار الأسد، وإن رحيله لم يعد شرطاً فرنسياً مسبقاً، كما أن الرئيس الأسبق ليس عبوراً لفرنسا، وأولوية سورية هي الالتزام بمحاربة الإرهاب، وضماناً لأمن سورية دولة فاشلة! لكن هذه المقاربة ووجهت بتيار متطرف أبقى السياسة الفرنسية على حالها كرأس الحربة في تشديد الحصار والحريات في العالم! لكن جوبيه لم يكن يمثل رأيه الشخصي، بل يترجم التوجهات الإستراتيجية الجديدة التي تتسجم مع مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومع رؤية ساركوزي الذي قاد التحريض والعدوان على ليبيا لغزوها، وإسقاط حكم الراحل الرئيس معمر القذافي، كما أنه هو نفسه من قطع العلاقات مع دمشق، وأغلق السفارة فيها، وطالب الرئيس بشار الأسد بالتنحي، مكرراً كالببغاء عبارة الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي كان يقود مشروع «الإسلام والديمقراطية» مع شريكته ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، وكانت باريس رأس الحربة في هذا المشروع، إذ إن هذه السياسة لم تتغير في عهد فرانسوا أولاند، لا بل إن الرئيس الفرنسي في آب ٢٠١٣ انتظر في غرفة العمليات لبدء العدوان الأطلسي على سورية، وسمع بخبر إلغاء العدوان من نشرات الأخبار من دون أن يعلمه أوباما بذلك.

فرنسا هذه هي التي احتضنت كل أشكال المعارضات السورية ومتصيدي الفرص، والانتهازيين، حيث دعمت ما سمي مجلساً وطنياً سورياً، ككثرار للنموذج الليبي، وفرضت برهان غليون مواطنها الذي يحمل الجنسية الفرنسية رئيساً له، وشاركت في كل قرارات مجلس الأمن الدولي، وشكلت رأس الحربة في الحرب على سورية وشعبها، ومحاصرته وتجويعه.

فرنسا هذه استخدمت شركة «لافارج» غطاء لتشكيل شبكات التجسس في سورية، وتمويل داعش، واستخدمت فراس طلاس رئيساً لهذه الشبكة التجسسية، حيث اعترف في فيلم وثائقي أنه كان يعمل لمصلحة أجهزة الاستخبارات الفرنسية، والغربية، ويبيع المعلومات لهم مقابل المال.

حاول الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون تعديل هذه السياسات الفاشلة التي حولت فرنسا إلى ملحق تابع، وصغير للولايات المتحدة عندما قال لصحف أوروبية مع بداية ولايته الأولى إنه لا بديل شرعياً للرئيس بشار الأسد، وإن رحيله لم يعد شرطاً فرنسياً مسبقاً، كما أن الرئيس الأسبق ليس عبوراً لفرنسا، وأولوية سورية هي الالتزام بمحاربة الإرهاب، وضماناً لأمن سورية دولة فاشلة! لكن هذه المقاربة ووجهت بتيار متطرف أبقى السياسة الفرنسية على حالها كرأس الحربة في تشديد الحصار والحريات في العالم! لكن جوبيه لم يكن يمثل رأيه الشخصي، بل يترجم التوجهات الإستراتيجية الجديدة التي تتسجم مع مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومع رؤية ساركوزي الذي قاد التحريض والعدوان على ليبيا لغزوها، وإسقاط حكم الراحل الرئيس معمر القذافي، كما أنه هو نفسه من قطع العلاقات مع دمشق، وأغلق

رفع الجاهزية القتالية والتصدي للضربات الجوية

مناورات عسكرية سورية-روسية مشتركة بريف حلب الشرقي

رفع الجاهزية القتالية والتصدي للضربات الجوية، بدأت قوات الجيش العربي السورية والقوات الروسية الصديقة، مناورات عسكرية مشتركة هي الأولى من نوعها هذا العام في ريف حلب الشرقي تستمر لمدة ستة أيام.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس أن مناورات عسكرية مشتركة أجرتها قوات الجيش والقوات الروسية، بمشاركة سلاحي الجو السوري والروسي، وقوات الدفاع الجوي وقوات الحرب الإلكترونية، وسط ضرب أهداف وهمية بريف حلب الشرقي.

وتزامن ذلك حسب المصادر، مع إلقاء قنابل حرارية وصواريخ تدريبية من قبل الطائرات الروسية في أجواء مدينة الباب ومحيطها بريف حلب الشرقي.

وتأتي هذه المناورات التي تجريها قوات الجيش والقوات الروسية في المنطقة، لرفع الجاهزية القتالية والتصدي للضربات الجوية، وستستمر لمدة ٦ أيام، وفق المصادر التي ذكرت أنها تعتبر الأولى من نوعها خلال هذا العام التي تجريها في ريف حلب الشرقي.

وأول من أمس نقلت وكالة «تاس» عن رئيس المركز الروسي للمصالحة في سورية الأدميرال أولغ جوريونكو قول: إن «تدريبات عسكرية مشتركة للقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي الروسية والسورية ستبدأ الأربعاء وتستمر ستة أيام».

ولفت جوريونوف، إلى أنه «من المقرر في إطار التدريب التطرق إلى مسائل العمل المشترك للطيران والدفاع الجوي وقوات الحرب الإلكترونية رداً على الضربات الجوية».

وقبل ذلك بساعات، تحدثت المصادر المعارضة عن توجه رتل عسكري روسي، مؤلف من عدد من المدرعات العسكرية، من مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» في شرق الفرات باتجاه مناطق سيطرة قوات الجيش العربي السوري بريف حلب، في إطار تبديل وتعزيز قدراتها العسكرية.

وكالات

الجيش واصل الرد على خروقات الإرهابيين في «خفض التصعيد» وفرض الهدوء بالبادية

الاحتلال التركي يعتدي على ريف الحسكة ويحشد قبالة عين عيسى.. و«الأميركي» يعزز في «كونيكو»

بينما رد الجيش العربي السوري على خروقات الإرهابيين لوقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد بقصف مواقعها في سهل الغاب وجبل الزاوية وفرض الجيش السوري حصاره في باديتي حمص الشرقية ودير الزور الغربية جدد الاحتلال التركي عدوانه على ريف الحسكة الشمالي، وأرسل تعزيزات عسكرية إلى عين عيسى شمال الرقة، والتي تعتبر خط مواجهة مع ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد».

جاء ذلك في وقت استقدم الاحتلال الأميركي تعزيزات عسكرية ولوجستية إلى قاعدته غير الشرعية في حقل «كونيكو» للغاز بريف دير الزور الشمالي لتعزيزها تحسباً لأي هجوم محتمل.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات الجيش تتخذ بالمدفعية الثقيلة مواقع للإرهابيين في المعتكوي والسرمانية بسهل الغاب الشمالي الغربي في حين دكت الوحدات العسكرية العاملة بريف إدلب بالمدفعية والصواريخ مواقع الإرهابيين ونقاط تمركزهم في بينين وحرش بينين وسفوهن وبنابوز في منطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح أن استهداف الجيش للإرهابيين جاء بعد أن اعتدت مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية بشمال ريف إدلب من منطقة خفض التصعيد.

وفي البادية الشرقية فرض الجيش الهدوء في حين ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس في قطاعات باديتي حمص الشرقية ودير الزور الغربية.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات الجيش التي تمشط البادية من خلايا تنظيم داعش الإرهابي فرضت الهدوء في القطاعات بعد تكبيد التنظيم الإرهابي خسائر كبيرة.

في المقابل ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن قوات الاحتلال التركية والفصائل الموالية لها عاودت قصفها البري على مناطق سيطرة «قسد» بعد أسابيع من الهدوء، حيث تركز القصف على قرى خربة شعير وقبر قراجنة وشيخ علي بريف تل تمر شمال غربي الحسكة، دون ورود معلومات عن سقوط خسائر بشرية.

وأشارت المصادر إلى أن قوات الاحتلال التركية قصفت أيضاً بالمدفعية تلة مشتى نور وساحة نوروز جنوب شرقي مدينة عين العرب بريف حلب الشمالي.

في الأثناء توجهت تعزيزات عسكرية للاحتلال التركي من منطقة تل أبيض شمال الرقة نحو صوامع قرية الشركراك بريف عين عيسى الشمالي والتي تعتبر خط مواجهة بين قوات الاحتلال و«قسد».

وتلقت وكالة «نورث برس» الكردية التابعة لـ«قسد» عما سمته «مصدر عسكري» معارض أن ٢٤ آلية عسكرية وشاحنة نقل عبرت بوابة تل أبيض نحو منطقة حمام التركمان قاصدة محور الشركراك شمال الرقة ورافقها عمل المنظمات الإنسانية وإغراقها بقيود أو شروط سياسية تجبرها على تقليص برامجها في وقت وصلت فيه الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة والإنهاء الفوري وغير المشروط للإجراءات القسرية الأحادية الجانب.

ولفت أحمد إلى أن الآثار متعددة الأبعاد للإجراءات الانفرادية السورية حولتها إلى حرب مباشرة وشاملة ضد الحد الأدنى من حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية لجميع السوريين، في حين بقيت الاستثناءات والإعفاءات المزعومة بما فيها تلك المعلنة في أعقاب كارثة الزلزال دون أي تأثير في الأرض لتكون مجرد محاولة لإخفاء الفشل الأخلاقي للدول التي تفرضها.

وفيما يتعلق بالقرار غير التوافقي الذي أدى إلى إنشاء مؤسسة مسيسة جديدة تعنى بمسألة الأشخاص المفقودين، أشار أحمد إلى أن سورية لم تشارك في إنشائها ولن تشارك في عملها لكونها أتت دون طلب أو موافقة أو تأييد من الدولة المعنية، ولأن الهدف الموضوع من إنشائها هو التدخل مرة أخرى في شؤون سورية الداخلية وممارسة المزيد من الضغط على شعبها.

وأكد أحمد التزام سورية بمواصلة جهودها لتعزيز وتحسين وتطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان بموجب التزاماتها الدولية لتحقيق حماية هذه الحقوق وأعمالها واحترامها لجميع أبناء شعبها دون تمييز، مجدداً التزامها الثابت بتقديم المساعدة الإنسانية لجميع المحتاجين دون تمييز وإعادة تأهيل الأعضاء والبنى التحتية التي دمرتها الحرب.

وأوضح أحمد أن هذا القطر يشكل بعملها الذي استند إلى تجاذل أو تبرير سياسات غير قانونية وغير أخلاقية لدول قامت باحتلال أجزاء من الأراضي السورية وشن هجمات واعتداءات عسكرية عليها ودعم جماعات إرهابية وانفصالية ونهب الموارد الطبيعية السورية وتخريب الأوابد الأثرية وفرض إجراءات اقتصادية أحادية قسرية غير شرعية وزج المعاناة الإنسانية في مساومات سياسية رخيصة، الأمر الذي حول هذه اللجنة إلى أداة مساعدة لتنفيذ هذه الجرائم.

وأشار إلى أن الدول الداعمة لهذه اللجنة ستردد كما جرت العادة في هذا الحوار التفاعلي مواقفها غير المسؤولة التي أطالت أمد معاناة السوريين وقوضت حقوقهم الأساسية قراءتها بعناية:

١- إن العالم يتغير، ويتبدل بسرعة، وسورية البلد الذي ساهمتم بمحاولة تدمير نسيجه الاجتماعي، ونشر أفكار تتناقض تماماً مع ما تدعون ليل نهار حول العلمانية والحريات، أثبتت أنها ما تزال على إرثها الحضاري الغني والثري، وأن ما أصابها من كارثة لن يغير في قناعات شعبها ومسلماته الوطنية.

٢- إن مراجعة جدية للسياسات الفرنسية هي أكثر من مطلوبة، إذ لا تستطيع فرنسا الاستمرار بعقلية النعامة بعد هذا الفشل الذريع وبعد انكشاف الوجه القبيح للسياسات القديمة التي أظهرت سقوطاً مريعاً أخلاقياً وإستراتيجياً، ولأن قول الحقائق وكشفها يبدو صعباً في هذا الزمن السيئ لكنه ضروري سواء صدرت منا أم من شخصيات فرنسية مثل السفير الفرنسي السابق ميشال ريمبو الذي نشرت له صحيفة «الوطن» السورية مقالاً هاماً حول رحلته لدمشق ينصح فيه الحكومة الفرنسية بمراجعة مواقفها قبل فوات الأوان.

٣- إن سياسة الوعظ والهندسة الاجتماعية للدول والشعوب، التي نظر لها مجموعة من المفكرين المهووسين بفكرة «صراع الحضارات» سقطت أمام حرص الشعوب في قارات العالم على قيمها وإرثها وعاداتها وتقاليدها، ووجودها الإنساني، ورفضها سياسات الاستعلاء والتنظير، وفرض القيم الشاذة التي يعمل على نشرها مجموعة من المعولين أصحاب نظريات الهيمنة.

العالم يتحول بسرعة، وفرنسا وغيرها تسقط وتتكشف سياساتها، وقبح ما ارتكبت بحق سورية والسوريين.

انظروا إلى شوارعكم، وسلوك مواطنيكم، وعنصرية شرطتكم، وتصريحات مسؤوليكم لتعرفوا أكثر أن عليكم التخلص من ازدواجية الشخصية التي تعيشونها وتتوقفوا عن الاعتقاد أنكم بشر من صنف آخر، ألم يقل ماكرون لكم إن عصر الهيمنة الغربية قد انتهى.

وإذا كان قد شارف على النهاية فهذا يعني سياسات جديدة، ومقاربات مختلفة، والخلاصات التي يمكن الاستفادة فيها من المأساة السورية كثيرة وعديدة، ونحن مستعدون لإعطائكم الدروس والعبر.

أكد في اجتماع «عدم الانحياز» تكثيف جهود رفع الإجراءات القسرية والتصدي للإرهاب

المقداد: عازمون على إنهاء أي وجود أجنبي غير شرعي على أراضينا

أكد وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد أن التحديات الجسام التي يشهدها العالم جراء سياسات الهيمنة والاستقطاب والضغوط التي تمارسها بعض الدول الغربية تستدعي تطوير عمل دول حركة عدم الانحياز وتعزيز تنسيقها المشترك من أجل بناء عالم أكثر أمناً يسوده السلام والتعاون قائم على احترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفي كلمة له أمس خلال اجتماع وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز في العاصمة الأذربيجانية باكو أوضح المقداد أن إرادات دول حركة عدم الانحياز التقت منذ مؤتمري باندونغ وبلغراد على العمل من أجل عالم أكثر أمناً يسوده السلام والعدالة والتضامن والتعاون قائم على احترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها والمساواة فيما بينها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحل المنازعات بالطرق السلمية ومنع أعمال العدوان واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وذلك وفق ما نقلت وكالة «سانا».

وبين المقداد أنه على مدى عقود مكن الإيمان والتمسك بهذه المبادئ دول حركة عدم الانحياز من تبوؤ مكانة مهمة على الساحة الدولية، والعمل بشكل فاعل للدفاع عن قيمها وتحقيق مصالحها المشتركة، واليوم تزداد الحاجة للحفاظ على تلك المكانة والدور وتعزيزها لإعلاء مبادئ باندونغ، فنحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى لتأكيد تمسك جميع الدول الأعضاء بهذه المبادئ في مواجهة التحديات الناشئة على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها جراء سياسات الهيمنة والاستقطاب والضغوط التي تمارسها بعض الدول الغربية والتعبير عن ذلك باتباع نهج توافقي داخل الحركة إزاءها وأنماط تصويت منسجمة في المحافل الدولية.

وقال المقداد: في الوقت الذي تعمل فيه سورية على تجاوز الحرب الظالمة التي تعرضت لها على مدى السنوات الماضية فإنها تتطلع لدعم دول حركة عدم الانحياز القوي للجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة السورية للارتقاء بأوضاع الإنسان في سورية وفق الرؤية الشاملة لتعزيز الصمود الوطني والتماسك الاجتماعي ودفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التعافي المبكر بما يسهم في توفير الخدمات الحيوية الضرورية لعودة كريمة للاجئين والمهجرين إلى مناطقهم الأصلية.

وأشار المقداد إلى أن سورية تدين بشدة على تضافر الجهود للتصدي لآفة الإرهاب التي عانى منها السوريون على مدى السنوات الماضية ودفعوا ثمناً باهظاً من أرواحهم وممتلكاتهم في تصميم بها ليس دفاعاً عن سورية فحسب وإنما أيضاً دفاع عن السلم والأمن الدوليين وعن قيم الحضارة الإنسانية ومبادئ القانون الدولي التي تؤمن بها الحركة.

وشدد المقداد على أن سورية تدين سياسات الحصار والعقاب الجماعي للشعوب المتمثلة بالتدابير القسرية الانفرادية الداشرعية وتدعو الدول الأعضاء في الحركة إلى تعزيز وتكثيف جهودها من أجل الرفع الفوري والكامل وغير المشروط لتلك التدابير لإنهاء المعاناة الإنسانية التي تطول العديد من دول الحركة وتضر بأمن واستقرار ورفاهية شعوبها.

ولفت المقداد إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يتواصل وتتواصل معه الاعتداءات المنهجية والمتكررة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وأهلنا في الجولان السوري المحتل، وما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل في مخيم جنين وضد أهلنا في الجولان إلا أمثلة على ممارسات إسرائيل الوحشية التي تستحق الإدانة والتحرك الجماعي ضدها.

وأوضح المقداد أن سورية تدين كل تلك الممارسات الإسرائيلية وترفض أي إجراء يهدف إلى المساس بالوضع القانوني والجغرافي والديموغرافي للجولان العربي السوري المحتل، وتؤكد حقها في استعادته بشكل كامل حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولاسيما القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٩٧ مؤكداً أن سورية تؤكد عزمها على إنهاء أي وجود عسكري أجنبي غير شرعي على أراضيها.

وفي ختام كلمته هنأ المقداد أوغندا بتوليها الرئاسة القادمة للحركة.

وفي بداية كلمته توجه المقداد بالتهنئة لأذربيجان على استضافتها الناجحة لأعمال اجتماع وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز واختيارها الحكيم لشعاره «متحدون وصامدون في مواجهة التحديات الناشئة».

وأضاف: أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر للدول الأعضاء في الحركة التي وقفت إلى جانب سورية ومدت يد العون والدعم للشعب السوري إثر كارثة الزلزال المدمر الذي وقع في السادس من شباط وخلف آلاف الضحايا ودمر الكثير من المنازل والبنى التحتية والمرافق الخدمية.

ويناقش الاجتماع الذي بدأ أعماله أمس قضايا تتعلق بالتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه دول الحركة، وفي مقدمتها تأكيد سيادة واستقلال وسلامة أراضي الدول الأعضاء، ومنع التدخل في الشؤون الداخلية لها، وتأكيد حق تقرير المصير للشعوب، وإنهاء الاستعمار وتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب، إضافة إلى تعزيز التضامن مع الدول الأعضاء في مواجهة التدابير الأحادية وغير القانونية التي تفرضها بعض الدول الغربية ضد عدد من الدول الأعضاء بالحركة.

المقداد يلتقي نظيريه الجزائري والفنزويلي ونائب وزير الخارجية الروسي

بحث وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد على هامش اجتماع «عدم الانحياز» مع وزير خارجية الجزائر أحمد عطاف أوجه تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، إضافة إلى البنود المدرجة على جدول أعمال الاجتماع، وخاصة مواجهة التحديات المشتركة التي تتعرض لها الدول الأعضاء في الحركة.

وقدم المقداد التهانئ لعطاف على انتخاب الجزائر عضواً غير دائم في مجلس الأمن، مشدداً على أن الدعم الواسع الذي حظيت به الجزائر يعكس ثقة الدول الأعضاء ولاسيما النامية منها، بقدرتها على تمثيل قضاياها والدفاع عن مصالحها في المجلس.

كما ناقش المقداد مع وزير الخارجية الفنزويلي إيفان إيدوارد غيل بينتو، سبل زيادة التنسيق بين دول الحركة وتعزيز دورها على الساحة الدولية.

وكانت وجهات نظر الوزيرين منفقة إزاء الدور الهام الذي تلعبه مجموعة دول أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، في تأكيد الحفاظ على العمل المتعدد الأطراف في مواجهة جميع محاولات الهيمنة والضغوط والاستقطاب، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك وفقاً للقيم والمبادئ الواردة في الميثاق.

وفي سياق متصل، التقى المقداد مع نائب وزير خارجية روسيا الاتحادية سيرغي فرشينين، الذي تشارك بلاده بصفة عضو مراقب في الحركة، حيث تم بحث آخر المستجدات ذات الاهتمام المشترك، مع تأكيد مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون الثنائي في المحافل الدولية.

وكالات

أكدت التزامها الثابت بمساعدة جميع المحتاجين ومواصلة جهودها لعودة اللاجئين

دمشق: تحيز «لجنة التحقيق الدولية» ضدنا جزء من منهجية عملها ولا نعترف بولايتها

مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير حيدر علي أحمد (عن الانترنت)

أكد مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير حيدر علي أحمد رفض سورية الاعتراف بولاية ما تسمى «لجنة التحقيق الدولية»، بسبب قبلها المتواصل في عملها الذي استند إلى تحيز سياسات غير قانونية وغير أخلاقية لدول قامت باحتلال أجزاء من الأراضي السورية وشن اعتداءات عسكرية عليها ودعم تنظيمات إرهابية وانفصالية فيها.

ونقلت وكالة «سانا» عن أحمد قوله أمس في بيان سورية خلال الحوار التفاعلي حول التحديث الشفوي «لجنة التحقيق الدولية» المعنية بسورية، ضمن الدورة ٥٣ لمجلس حقوق الإنسان في جنيف: «لم نتوقع أن يكون تحديث اللجنة الذي قدمته اليوم استثناء عما سبقه فتحيزها ضد سورية شكل جزءاً لا يتجزأ من تأسيسها ومن منهجية عملها على مدار السنوات الماضية، حيث أبدت اللجنة التي تجدد عدم اعترافنا بولايتها ولا نزال فشلاً متواصلاً في تقديم تقييم موضوعي للأوضاع في سورية وأسبابها ونتائجها».

وأوضح أحمد أن هذا القطر يشكل بعملها الذي استند إلى تجاذل أو تبرير سياسات غير قانونية وغير أخلاقية لدول قامت باحتلال أجزاء من الأراضي السورية وشن هجمات واعتداءات عسكرية عليها ودعم جماعات إرهابية وانفصالية ونهب الموارد الطبيعية السورية وتخريب الأوابد الأثرية وفرض إجراءات اقتصادية أحادية قسرية غير شرعية وزج المعاناة الإنسانية في مساومات سياسية رخيصة، الأمر الذي حول هذه اللجنة إلى أداة مساعدة لتنفيذ هذه الجرائم.

وأشار إلى أن الدول الداعمة لهذه اللجنة ستردد كما جرت العادة في هذا الحوار التفاعلي مواقفها غير المسؤولة التي أطالت أمد معاناة السوريين وقوضت حقوقهم الأساسية عمل المنظمات الإنسانية وإغراقها بقيود أو شروط سياسية تجبرها على تقليص برامجها في وقت وصلت فيه الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة والإنهاء الفوري وغير المشروط للإجراءات القسرية الأحادية الجانب.

ولفت أحمد إلى أن الآثار متعددة الأبعاد للإجراءات الانفرادية السورية حولتها إلى حرب مباشرة وشاملة ضد الحد الأدنى من حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية لجميع السوريين، في حين بقيت الاستثناءات والإعفاءات المزعومة بما فيها تلك المعلنة في أعقاب كارثة الزلزال دون أي تأثير في الأرض لتكون مجرد محاولة لإخفاء الفشل الأخلاقي للدول التي تفرضها.

وفيما يتعلق بالقرار غير التوافقي الذي أدى إلى إنشاء مؤسسة مسيسة جديدة تعنى بمسألة الأشخاص المفقودين، أشار أحمد إلى أن سورية لم تشارك في إنشائها ولن تشارك في عملها لكونها أتت دون طلب أو موافقة أو تأييد من الدولة المعنية، ولأن الهدف الموضوع من إنشائها هو التدخل مرة أخرى في شؤون سورية الداخلية وممارسة المزيد من الضغط على شعبها.

وأكد أحمد التزام سورية بمواصلة جهودها لتعزيز وتحسين وتطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان بموجب التزاماتها الدولية لتحقيق حماية هذه الحقوق وأعمالها واحترامها لجميع أبناء شعبها دون تمييز، مجدداً التزامها الثابت بتقديم المساعدة الإنسانية لجميع المحتاجين دون تمييز ومواصلة جهودها لعودة جميع اللاجئين إلى وطنهم، مبيناً أن هذه العودة تتطلب تكثيف برامج دعم توفير الخدمات الأساسية لضمان استدامتها، بما في ذلك من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن الرامية إلى دعم مشاريع التعافي المبكر وآخرها القرار ٢٦٧٢ والكف عن تقويض جميع أراضيها من الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار وسيادة الدولة، مجدداً التزامها الثابت بتقديم المساعدة الإنسانية لجميع المحتاجين دون تمييز وتأييد دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى بدء حوار مباشر ومتواصل ولا تزال في قلق السوريين وتشريدهم، كما ستتجاهل هذه الدول بشكل تام مبادئ عمل مجلس حقوق الإنسان، حيث لم يعد ذلك مستغرباً في مناقشات هذا البند التي أضحت مسرحاً لاستعراض سياسي مشين حتى لو كان ثمنه مزيداً من الدمار والإرهاب وتزييف الحقائق.

وأكد أحمد عزم سورية على مواصلة جهودها لتحرير مناطق «مسلحون » مما يسمى «الجيش الوطني» الموالي لأنقرة.

شرقاً استهدف مسلحون يرجح تبعيتهم لخلايا تنظيم داعش الإرهابي بالرصاص المباشر حاجزاً عسكرياً لـ«قسد» ما أدى لمقتل مسلحين اثنين وإصابة آخرين في قرية الأشيطح بريف دير الزور الشمالي حسبما ذكرت المصادر الإعلامية المعارضة.

بدوره ذكر التنظيم في بيان نشرته وكالة «أعماق» الإلكترونية المقربة منه أن مسلحي التنظيم هاجموا نقطة تفتيش لـ«قسد» بمنطقة الأشيطح بالأسلحة الرشاشة ما أسفر عن مقتل مسلحين اثنين من «قسد».

من جهة ثانية ذكرت مصادر أهلية وفق وكالة «سانا» أن مليشيات «قسد» نصبت حاجزاً بالقرب من الجسر القديم بمدينة الرقة وأوقفت السيارات العابرة والمواطنين واختطفت منهم الشباب وأقدمتهم إلى أحد مقراتها الليلية لإرجمهم في معسكراتها والخدمة في صفوفها لتنفيذ أجندات المحتل الأميركي وحماية قوافل الشاحنات والصهاريج التي تسرق القمح والنفط من الجزيرة السورية.

بدورها استقدمت قوات ما يسمى «التحالف الدولي» الذي يقوده الاحتلال الأميركي، تعزيزات عسكرية ولوجستية إلى مناطق سيطرة «قسد» حيث اتجهت القافلة نحو قاعدته غير الشرعية في حقل «كونيكو» للغاز بريف دير الزور الشمالي، وهي مؤلفة من آليات عسكرية محملة بالعتاد والعناصر، إضافة إلى ١٢ سيارة من نوع «لورد»، وذلك لتعزيزها تحسباً لأي هجوم محتمل.

وكالات

أكد أن العدوان الإسرائيلي على جنين فشل في تحقيق أي نتيجة أو تكريس سياسة الأمر الواقع

عزام لـ«الوطن»: سورية تدفع ثمن موقفها الداعم للمقاومة والقضية الفلسطينية

| منذر عيد

أكد عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين نافذ عزام أن الكيان الإسرائيلي يواجه مقاومة كبيراً أمام حالة النهوض التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وأن العدو فشل في تحقيق أي نتيجة من الأمر الواقع، وذلك نتيجة المقاومة الكبيرة وصمود الشعب الفلسطيني، موضحاً أن وحدة ميدانية وحركة كانت في جنين بين كل فصائل المقاومة، وشدد على أن سورية تدفع ثمن موقفها الداعم للمقاومة والقضية الفلسطينية، وما زالت تؤكد وقوفها الكامل مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» خلال زيارته إلى سورية قال عزام: «كثير من الأمور تغيرت في السنوات الأخيرة، وإسرائيل تواجه مأزقاً كبيراً أمام حالة النهوض التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وتتصرف بغطرسة وغلبة أن المهمة سهلة جداً في مخيم جنين، وأنها ستحطم إرادة المقاومة هناك وأنها ستقتل من تريد وستدمر».

وأشار إلى أن إسرائيل تعرف أن المقاومة ثابتة وصامدة، بغض النظر عن الفرق الهائل في الإمكانات، وباتت تدرك أن المقاومة تمتلك الإرادة والشجاعة ولا يمكن أن تسلم بسهولة.

وأوضح أن قوات الاحتلال دخلت إلى مخيم جنين وقد أعلنت قائمة من الأهداف، حيث حشدت مئات الجنود وعشرات العربات والآليات العسكرية ومساندة الطائرات، والمحصلة كانت الفشل، ولم تصل إلى أي من الأسماء أو الفئات التي تتحدث عنها، وأجبرت نتيجة المقاومة الكبيرة والصمود على إنهاء عمليتها بعد أقل من يومين.

ونوه إلى أنه قبل شهر ونصف الشهر كانت هناك معركة في قطاع غزة «ثأر الأحرار»، حيث رأى العالم كله كيف أن الفلسطينيين والمقاومة وحركة الجهاد الإسلامي تقلب الحسابات وتربك برامج إسرائيل، وبالتالي النتيجة التي كانت بالأمس في جنين ليست مفاجأة لكنها تقدم دليلاً جديداً على أن الشعب الفلس